NOBEL WOMEN'S INITIATIVE

Advocating for peace, justice & equality

مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل

الحملة العالمية لأنهاء الأغتصاب والعنف
على أساس النوع الأجتماعي في الحروب

شهادات حية:

ضحايا العنف الجنسي في السودان

شهادات حية: ضحايا العنف الجنسي في السودان

نوفمبر/تشرين الثاني، 2013

Advocating for peace, justice & equality

مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل

430-1 Nicholas Street, Ottawa, ON K1N 7B7 Canada

هاتف: 8400 569 613 1+ فاكس: 1419 691 613 1+

info@nobelwomensinitiative.org

nobelwomensinitiative.org

NobelWomen

NobelWomen

الحملة العالمية لأنهاء الأغتصاب والعنف
على أساس النوع الأجتماعي في الحروب

info@stoprapeinconflict.org

stoprapeinconflict.org

StopRapeInConflict

StopRapeCmpgn

شهادات حية:

ضحايا العنف الجنسي في السودان

شكر وتقدير

لم يكن من الممكن إنجاز هذا التقرير بدون العمل الاستثنائي والشجاع الذي تقوم به العديد من النساء المدافعات عن حقوق الانسان والضحايا في السودان اللواتي يواجهن العنف والتهديدات كل يوم. إننا نهدي لهن هذا التقرير.

كما نعبر عن شكرنا وعميق تقديرنا للبحث، والكتابة والتحليل الذي قام به باحث من السودان وباحث آخر في مجال النوع الإجتماعي واللذان ساهمت نتائج دراستهما في إغناء هذا التقرير بالمعلومات المفيدة؛ والتحرير الذي قامت به لوري والر؛ بالاضافة إلى العمل الذي قام به طاقم الموظفين في مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل والمتدربين الذين ساعدوا في إنتاج هذا التقرير.

نتوجه بالشكر للأطراف التالية لدعمهم السخي:

تمويل القيادات والفرص للنساء (FLOW) وزارة الخارجية الهولندية

الوكالة النرويجية للتعاون من أجل التنمية

مؤسسة Tudes

سيندا كولينز أرسينيو (Cynda Collins Arsenault)

سارة كافانو (Sarah Cavanaugh)

لورين إمبراي (Lauren Embrey)

مارغو بريتزكر (Margot Pritzker)

سارة فيتر (Sara Vetter)

كاي ويلمون (Kay Wilemon)

كريستين آش (Kristine Ashe)

نانسي وإميلي وورد (Nancy and Emily Word)

تري ييب (Trea Yip)

المحتويات

مقدمة 1

خارطة السودان 3

حقوق المرأة في السودان 4

طبيعة العنف الجنسي القائم على أساس النزاع المسلح في السودان 5

معلومات أساسية إقليمية 6

دارفور 6

شرق السودان 8

جنوب كردفان (جبال النوبة وأبيي) والنيل الأزرق 9

الخرطوم والمناطق المحيطة 11

إجراءات الرد على العنف الجنسي في السودان 13

إجراءات الحكومة والشرطة 13

الردود من جانب المجتمع المحلي 15

الرد الدولي 16

الإطار القانوني للتصدي للعنف الجنسي في السودان 17

ما هي الأمور التي يمكنك القيام بها للوقوف إلى جانب النساء في السودان 20

مقدمة

لا يشكل الاغتصاب الجماعي وغيره من أشكال العنف الجنسي التي تحدث أثناء فترات النزاع المسلح ظاهرة جديدة. لقد كان العنف الجنسي، على مر التاريخ، يُعتبر في كثير من الأحيان نتيجة حتمية للحرب. ولكن التقارير العديدة عن استعمال الاغتصاب على نطاق واسع وبشكل منتظم كسلاح في الحرب خلال العديد من النزاعات المسلحة في التسعينات من القرن الماضي، وخاصة في البوسنة-الهرسك ورواندا، أثارت غضب الجمهور في مختلف أنحاء المعمورة ودفعت بالسلطات السياسية الدولية إلى التصدي للعنف الجنسي من خلال منظور جديد في مناطق النزاع المسلح.

تشير الدلائل المتوفرة من مناطق النزاع المسلح في مختلف أنحاء العالم إلى أن الاعتداءات الجنسية التي تحدث على خلفية النزاع المسلح – بما في ذلك الاغتصاب، والعبودية الجنسية، والحمل بالاكراه، والتعقيم وتشويه الأعضاء التناسلية (ختان الاناث) – لا تعتبر مجرد تصرفات قام بها جنود ومدنيون بالمصادفة. بل إنها تستخدم أيضاً استراتيجياً من قبل قوات أمن الدولة وجماعات المعارضة المسلحة كأساليب تكتيكية عسكرية موجهة تستهدف تدمير شعوبٍ، ومجتمعات محلية وأممٍ بأكملها.

لقد قامت مجموعة متنوعة من الأفراد والهيئات، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي، والمحامين، والناشطين والناشطات على المستوى الشعبي، ومنظمات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية، والصحفيين، والحكومات، والأكاديميين والمؤسسات متعددة الجوانب مثل الأمم المتحدة ومجموعة الثمانية، بتعهد الالتزام بالتصدي لهذه المشكلة العالمية. ويتم الآن، بموجب القانون الدولي، الاعتراف بالعنف الجنسي على أنه جريمة حرب، وجريمة ضد الانسانية، وفي بعض الحالات، جريمة إبادة جماعية.

لقد واجهت النساء في السودان، وما يزلن، العنف الجنسي خلال فترات النزاع المسلح بين الحكومة السودانية ومختلف مجموعات المعارضة في مناطق مثل دارفور، وشرق السودان، والمناطق المتنازع عليها على طول الحدود الدولية الجديدة بين السودان وجنوب السودان.

ضحايا العنف الجنسي هم غالباً النساء والأطفال من مختلف الأعمار. لقد تعرضوا للاغتصاب، والاغتصاب الجماعي، وتشويه الأعضاء التناسلية وغير ذلك من الأعمال الجنسية الوحشية، وغالباً ما يحدث هذا في نفس الوقت مع جرائم أخرى مثل الخطف، والقتل والاعتداءات العسكرية الوحشية على المجتمعات المحلية من المدنيين العزّل.

ينفي الرئيس السوداني عمر البشير، الذي يواجه مذكرة اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية لدوره في تنفيذ جرائم إبادة جماعية، بما في ذلك تنظيم جرائم العنف الجنسي ضد مجموعات مستهدفة من السكان في دارفور، نفياً قاطعاً دور الاغتصاب في العديد من النزاعات المسلحة في السودان. وقال لوكالة الأنباء إن بي سي في شهر مارس/آذار 2007: "إن الاغتصاب ليس جزءاً من التقاليد السودانية أو تقاليد الشعب في دارفور. إنه لا وجود له".

ولكن الشهادات من ضحايا العنف الجنسي ومؤيديهم من المنظمات النسائية الشعبية تروي قصة مختلفة تماماً.

تسعى مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل للسلام، بالتعاون مع الحملة العالمية لإنهاء الاغتصاب والعنف على أساس النوع الاجتماعي في الحروب، لتسليط الاهتمام على قصصهن الواردة في هذا التقرير الذي يبحث في ظاهرة العنف الجنسي القائم على أساس النزاع المسلح في السودان. إن الغاية الأساسية هي تبادل التجارب التي تواجهها النساء في عملهن في مجال العنف الجنسي يومياً في السودان. ويستمد التقرير معلوماته من 20 مقابلة مع النساء المدافعات عن حقوق الانسان وضحايا العنف الجنسي في السودان وجنوب السودان أجرتها مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل للسلام من ابريل/نيسان إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2012.[1]

[1] أشرفت على هذا البحث مستشارة أخصائية في السودان، وتم تجميع هذا التقرير بالتعاون ما بين فريق مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل ومستشارة أخصائية في دراسة العنف على أساس النوع الاجتماعي.

تعريف ناشطة

ولاء صلاح محمد عبد الرحمن

ولاء ناشطة شابة للدفاع عن حقوق المرأة والديمقراطية في السودان. غرس فيها والداها الثقة بأنها قادرة على إحداث تغييرات إيجابية في بلدها. لقد تمكنت ولاء، بصفتها طالبة في كلية الحقوق في جامعة الخرطوم، من كسر الحواجز عندما أصبحت أصغر رئيس لاتحاد الطلبة وأول امرأة تحتل هذا المنصب، حيث قامت بقيادة حملات لتعزيز حقوق المرأة في قاعة الدراسة. ويتضمن عمل ولاء، في بعض منه، العمل على الضغط من أجل إصلاح القوانين ذات الطابع التمييزي ضد المرأة التي تحد من مشاركة المرأة في القطاعات العامة والخاصة.

كما اعتمدنا أيضاً على التغطية الاعلامية، والتصريحات من المسئولين في الأمم المتحدة، والتقارير من منظمات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية المحلية والدولية، والدراسات التي أجريت في دارفور، وفي مناطق أخرى عانت من النزاع المسلح في السودان وفي مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة مثل تشاد وجنوب السودان.

ترسم هذه المصادر، معاً، صورة قاتمة لأعمال العنف الجنسي واسعة النطاق التي يتم استعمالها كسلاح في الحرب من قبل الحكومة السودانية، والميليشيات التابعة لها ومختلف جماعات المعارضة المسلحة. وتعكس هذه المصادر بيئة اجتماعية وقانونية يتم فيها التخلي عن ضحايا الاغتصاب بدون أية إمكانية للحصول على الخدمات، أو الحماية أو العدالة، في مجتمعات محلية أصبح فيها العنف ضد النساء أمراً طبيعياً.

وقد استفاد التقرير إلى حد كبير مما قدمه عدد من الشركاء والمدافعين عن حقوق المرأة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر حركة تمكين المرأة من أجل السلام في السودان (Sudanese Women Empowerment for Peace)، مركز سالمة لدراسات ومصادر المرأة (Salmmah Women's Re-source Centre)، جمعية الرؤيا (Vision/Ru'ya Association)، المبادرة الإستراتيجية لنساء القرن الأفريقي (Strategic Initiative for Women in the Horn of Africa) ومؤسسة الأمن الشامل (Institute for Inclusive Security).

يعتبر الحديث علناً عن العنف الجنسي في السودان أمراً بالغ الخطورة، وخاصة في الحالات حيث تكون الحكومة وأجهزة الأمن التابعة لها متورطة في أعمال العنف. وتواجه الناشطات في المجتمعات المحلية، اللواتي يتحدثن علناً عن الاغتصاب الذي تمارسه قوات الأمن، السجن في معظم الأحيان. كما تخاطر العاملات في المنظمات الدولية والوطنية بسلامتهن الشخصية من أجل تقديم الخدمات لضحايا العنف والدفاع عن حقوقهن. وقد تم تغيير بعض الأسماء حفاظاً على سلامة هؤلاء الأشخاص.

لا تتوفر حتى الآن أي دراسة شاملة عن العنف الجنسي في السودان، ويعود هذا، إلى حد كبير، إلى صعوبة الوصول إلى العديد من مناطق النزاع المسلح في ذلك البلد وما يرافق ذلك من أخطار جسيمة، بالاضافة إلى ما تمارسه السلطات الرسمية من إسكات لأصوات المدافعين عن حقوق الانسان. يغطي هذا التقرير بعض المناطق الأساسية في السودان التي عانت من أشكال النزاع المسلح أو العنف السياسي، بما في ذلك دارفور، وشرق السودان، وجنوب كردفان (بما في ذلك أبيي وجبال النوبة)، والنيل الأزرق والخرطوم. هناك عدة مناطق أخرى عانت من النزاع المسلح، حيث تواجه النساء على الأرجح العنف الجنسي بصورة منتظمة، ولكنها تفتقر تماماً إلى الدراسات والتوثيق في هذا المجال.

إننا نهدف، من خلال الاستفادة من البيانات المتوفرة حالياً، والشهادات من الضحايا أنفسهن، والتقارير والتغطية الاعلامية، إلى عرض مدى انتشار العنف الجنسي القائم على أساس النزاع المسلح في السودان والحاجة الماسة للمزيد من الدراسات. إننا بحاجة إلى جمع المعلومات بشكل منتظم من أجل التوصل إلى فهم أفضل لمدى هذه المشكلة وحجمها الحقيقي واحتياجات الضحايا.

وأخيراً، إننا نهدف أن يتم استعمال هذا التقرير كمادة تعليمية ووسيلة للتعاون من أجل بناء الوعي العام الدولي والحث على العمل الجماعي لمنع المزيد من العنف على أساس النوع الاجتماعي في السودان، وحماية الضحايا وملاحقة الجناة قانونياً.

خارطة السودان

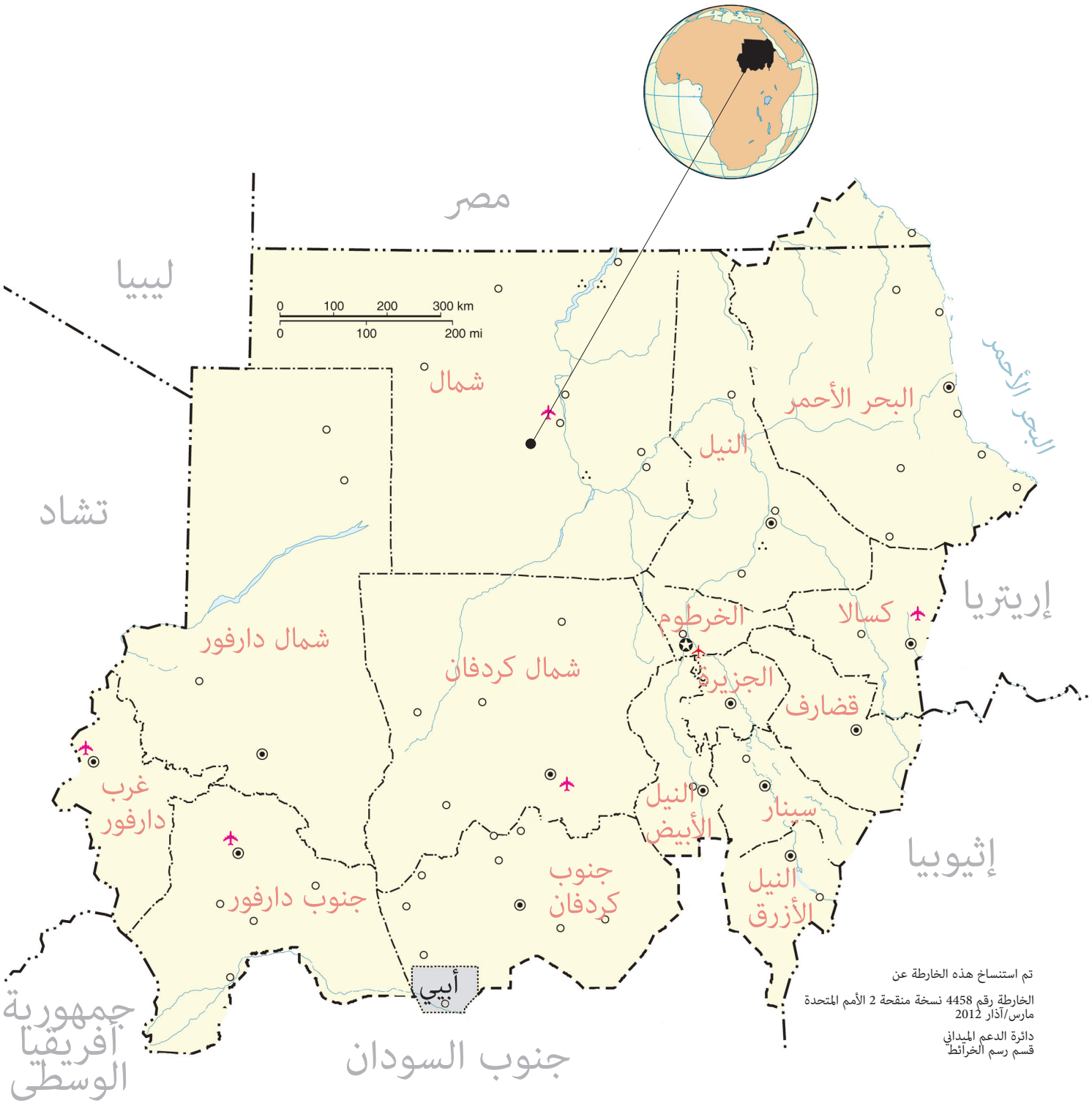

تم استنساخ هذه الخارطة عن

الخارطة رقم 4458 نسخة منقحة 2 الأمم المتحدة
مارس/آذار 2012

دائرة الدعم الميداني
قسم رسم الخرائط

حقوق المرأة في السودان

تأتي موجة العنف الجنسي المسلح التي انطلقت ضد النساء والفتيات في السودان على خلفية أوسع نطاقاً من القمع على أساس النوع الاجتماعي، والقوانين ذات الطابع التمييزي واستثناء النساء من المجالات السياسية والمدنية.

لقد تراجع السودان إلى حدٍ كبير، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وخاصة منذ تولي حزب المؤتمر الوطني الاسلامي زمام الحكم في السودان في العام 1989، وذلك فيما يتعلق بالتقدم الذي كان قد حققه نحو تطبيق حقوق النساء تطبيقاً كاملاً. فقد تم إخضاع النساء والفتيات في السودان لموجة من القوانين والممارسات ذات الطابع التمييزي والتي تستند إلى التفسير المحافظ للاسلام. وتسعى هذه القوانين إلى تقييد حرية الحركة للمرأة وفرض ما يجب أن ترتديه، من أجل الحفاظ، زعماً، على "الآداب العامة".

خلال الفترة الانتقالية ما بين توقيع اتفاقية السلام في العام 2005، والتي وضعت رسمياً نهاية للحرب الأهلية المستمرة منذ سنين في السودان وقيام جنوب السودان كدولة-أمة مستقلة في العام 2011، حقق دستور البلاد مكاسب هامة في مجال حقوق المرأة، بما في ذلك تخصيص أعداد محددة للنساء في الدوائر الحكومية. ولكن، وعلى أثر الانفصال، تبنى السودان تشريعات أكثر قمعاً بالنسبة للنساء، فيما انطلق جنوب السودان نحو ترسيخ المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة.[2]

ويلاحظ أن انتهاكات حقوق المرأة في السودان تحدث بشكل صارخ في المناطق التي تشهد نزاعاً مسلحاً علناً.

تميز رد السلطات السياسية السودانية على هذه الأزمة المتزايدة من العنف الجنسي بالرضا الذاتي والانكار. وقد صرح الرئيس عمر البشير لوسائل الاعلام أن "الاغتصاب ليس من تقاليد السودان أو الشعب في دارفور. إنه لا وجود له. إننا لا نشهد هذه الأعمال." ويكرر آخرون من كبار المسئولين في السودان هذه التصريحات للرئيس البشير التي تنكر حدوث أعمال العنف الجنسي في البلاد، وخاصة ضمن منطقة دارفور.[3]

لقد قامت الحكومة بمنع مراقبي حقوق الانسان الدوليين من الوصول إلى مناطق النزاع المسلح بل أيضاً قامت بطرد المنظمات الانسانية التي تقدم المساعدات للضحايا. هذا في الوقت الذي تتوالى فيه الأدلة على حدوث أعمال عنف جنسي منتظم ضد المدنيين ويتم الاعلان عنها من قبل الأكاديميين الدوليين، والمسئولين في الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان.[4]

[2] وضعت وزارة جنوب السودان للنوع الاجتماعي الصيغة النهائية للوثيقة بعنوان السياسة الوطنية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي في العام 2012 والتي تتضمن تعهداً بتطوير خطة عمل وطنية وتشريعات جديدة لإزالة كل أشكال العنف الجنسي والعنف على أساس النوع الاجتماعي. وتدعو هذه الوثيقة أيضاً إلى إجراءات لمنع الاعتداءات والتصدي لها، مثل إنشاء "مراكز آمنة" لتقديم الارشاد النفسي لضحايا هذه الاعتداءات، ولكن "لم يتم حتى الآن تحقيق تقدم ملموس في هذه المجالات." المصدر: أغنيس أوذيامبو، "هذا الرجل العجوز سيوفر لنا الطعام، يجب أن تتزوجيه": الأطفال والزواج بالاكراه في جنوب السودان، هيومن رايتس ووتش، واشنطن، 2013، ص. 46.

[3] تاليا ميللر، "ضحايا العنف الجنسي في دارفور يواجهن وصمة العار، ونظام قضائي لا يستجيب لهن،" PBS NewsHour ، 15 يونيو/حزيران، 2007.

[4] انظر مثلاً: تقرير اللجنة الدولية للتحقيق بشأن دارفور مقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، جنيف، 25 يناير/كانون الثاني، 2005؛ ألكسندر سي. تساي، محمد أ. عيسى وآخرون، "أدلة طبية على انتهاكات حقوق الانسان ضد المدنيين غير الناطقين باللغة العربية في دارفور: دراسة لمقاطع عرضية من السكان،" PLoS Medicine 9 ، العدد 4، ابريل/نيسان 2012، ص. 1-10؛ أليكس دي فال، "تجنب الإبادة الجماعية في جبال النوبة، السودان،" مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، 22 ديسمبر/كانون الأول، 2006، http://howgenocidesend.ssrc.org/de_waal2/ ؛ تارا غينغرايريتش وجنيفر لينينغ، "استعمال الاغتصاب كسلاح في الحرب أثناء النزاع المسلح في دارفور، السودان،" كلية هارفرد للصحة العامة، بوسطن، أكتوبر/تشرين الأول 2004؛ والعديد من التقارير التي صدرت عن هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، والمقرر الخاص للأمم المتحدة عن أوضاع حقوق الانسان في السودان والمستشار الأخصائي المستقل عن أوضاع حقوق الانسان في السودان.

طبيعة العنف الجنسي القائم على أساس النزاع المسلح في السودان

لقد كانت النساء والفتيات في مناطق النزاع المسلح في السودان هدفاً، بشكل منتظم، للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، مثل التهديد بالاغتصاب، والاستغلال الجنسي، والتحرش الجنسي، والاتجار بالجنس، والزواج بالاكراه، وممارسة البغاء بالاكراه والعبودية الجنسية. لقد تعرضت النساء والفتيات من جميع الأصول الاثنية تقريباً للاعتداءات الجنسية من طرف جناة من داخل مجتمعاتهم الاثنية وخارجها على حد سواء.

وبينما استطاع اهتمام وسائل الاعلام تسليط الأضواء على النمط المستمر والسائد لهذه المساوئ في دارفور، حيث من الواضح أنها كانت حتى الآن جزءاً من حملة التطهير العرقي التي تقودها الدولة، إلا أن أشكالاً مشابهة من العنف ما تزال سائدة في المناطق الواقعة على أطراف السودان والمناطق المتنازع عليها على طول الحدود مع جنوب السودان، بما في ذلك شرق السودان، وأبيي وجبال النوبة في ولاية جنوب كردفان، والنيل الأزرق.

لقد تعرضت النساء والأطفال أساساً من المجتمعات القبلية غير العربية في العديد من هذه المناطق للخطف، إلى جانب العنف الجنسي، خلال الهجمات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة النظامية والميليشيات الحليفة للحكومة.[5]

كما تلجأ الجيوش أيضاً إلى استعمال الاغتصاب لإرهاب السكان واقتلاعهم من أراضيهم، بالاضافة إلى الجنود والمدنيين الذين يستغلون غياب القانون والنظام وانعدام الانضباط داخل صفوف الجماعات المسلحة.[6]

وغالباً ما يستمر وجود تراث من العنف الجنسي في المجتمعات المحلية التي مزقها النزاع المسلح، وذلك خلال سعيها لإعادة البناء، وحتى في المناطق التي تراجع فيها القتال.

كما تواجه النساء اللواتي تم اقتلاعهن من بيوتهن ويعشن الآن في مخيمات اللاجئين في المراكز الحضرية مثل مدينة الخرطوم العاصمة خطراً متزايداً للتعرض للعنف الجنسي. ويوجد في السودان أحد أكبر التجمعات السكانية في العالم التي تم تشريدها داخلياً، ويقدر عددها بحوالي 2.5 مليون نسمة.[7] وكما أخبرتنا إحدى الناشطات في العام 2012، فإن العصابات التي تقوم باغتصاب النساء بشكل منتظم قد ظهرت في داخل معسكرات النازحين وحولها في الخرطوم.[8]

وتقوم قوات أمن الدولة بممارسة العنف الجنسي في الخرطوم من خلال استهدافهم الناشطين والناشطات في المجال السياسي. وتعتبر الطالبة الناشطة صفية إسحق من بين الأمثلة التي نالت تغطية إعلامية واسعة النطاق، والتي تعرضت للاختطاف والاغتصاب الجماعي من قبل ثلاثة أشخاص تابعين لخدمات الأمن والاستخبارات الوطنية في العام 2011.

---

[5] "النساء والعنف المسلح في جنوب السودان،" تقييم الخط القاعدي للأمن الانساني في السودان وجنوب السودان: دراسة مسح الأسلحة الصغيرة، ابريل 2012، http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/south-sudan/womens-security/HSBA-women-and-armed-conflict.pdf، ص 2؛ منظمة العفو الدولية، السودان: من سيتحمل مسئولية الجرائم؟ AFR54/006/2005 ، 18 يناير/كانون الثاني، 2005، http://www.amnesty.org/en/library/info/AFR54/006/2005، ص 11-12؛ تم توثيق ذلك أيضاً من قبل العديد من المصادر، بما في ذلك منظمة هيومن رايتس ووتش ومؤسسة ريفت فالي.

[6] مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل، الحرب ضد النساء: حان الوقت للعمل من أجل القضاء على العنف الجنسي في مناطق النزاع المسلح، مايو/أيار 2011، http://www.noblewomensinitiative.org/wp-content/archive/stories/Conference_Ottawa_Women_Forging_a_New_Security/war-on-women-web.pdf، ص. 12-14.

[7] مركز مراقبة التشريد الداخلي في السودان، "السودان: أزمة تشريد داخلي متفاقمة تحتاج رداً شاملاً." http://www.internal-displacement.org/countries/sudan.

[8] مناقشة لمجموعة البحث المركز التابعة لمبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل، الخرطوم، أكتوبر/تشرين الأول 2012.

معلومات أساسية إقليمية

دارفور

”دفعني أحد أفراد الجانجويد إلى الأرض. نزع ملابسي عني بالقوة، ثم قاموا باغتصابي من المهبل، واحداً بعد الآخر. لم يقوموا بإدخال أية أشياء. عندما أطلقوا النار على والدي، رأوا أني طفلة صغيرة. لم أكن أملك أية طاقة أو قوة لمقاومتهم. استغلوني لإشباع رغباتهم. بدأت أنزف. لقد كان الألم مبرحاً. لم أكن أستطيع الوقوف... بقيت مريضة لمدة سبعة أيام. لم أحصل على المساعدة من أحد ...“ — فتاة عمرها 13 عاماً، دارفور.[9]

لقد ساهم الاهتمام العالمي وتسليط الأضواء الاعلامية على الأزمة في دارفور في توفير لمحة عن الاستعمال المنتظم للاغتصاب كوسيلة لتنفيذ التطهير العرقي في السودان.

نشبت الحرب في دارفور في العام 2003 وذلك مع ظهور حركة تحرير مسلحة ضد حكومة السودان، التي اتهمتها بقمع السكان غير العرب في تلك الولاية. وقامت القوات المسلحة السودانية وحلفائها من ميليشيات الجانجويد بالرد، وشن حملة من الإبادة الجماعية التي استهدفت السكان في دارفور.

استعمل الجيش السوداني والجانجويد، بشكل منتظم، الاغتصاب لإرهاب السكان واقتلاعهم واستهداف القبائل غير العربية في دارفور.[10] وعلى الرغم من أن الجيش وحلفائه يتحملون المسئولية الكبرى عن أعمال الاغتصاب والعنف في دارفور، إلا أن أطرافاً أخرى في النزاع المسلح ارتكبت ايضاً أعمال العنف الجنسي.

لقد قام عدد من منظمات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية، مثل هيومن رايتس ووتش، وأطباء بلا حدود وأطباء من أجل حقوق الانسان، بنشر تقارير مكثفة عن العنف الجنسي واسع النطاق في دارفور. وتحدثت منظمة أطباء بلا حدود، مثلاً، عن أن عياداتها في دارفور قدمت العلاج لحوالي 500 امرأة وفتاة بسبب معاناتهن من أعراض تتعلق بالعنف الجنسي، خلال فترة خمسة أشهر ابتداء من أكتوبر/تشرين الأول 2004. وذكرت منظمة أخرى في تقرير لها حدوث 200 اعتداء جنسي في معسكر كلمة للنازحين في جنوب دارفور وذلك خلال فترة خمسة أسابيع فقط.[11] وتشكل هذه الأرقام جزءاً ضئيلاً فقط من الاعتداءات التي حصلت وذلك بسبب وصمة العار القاسية التي ترافق أي بلاغٍ عن العنف الجنسي.

إن قدرة المنظمات غير الحكومية على مراقبة الوضع وتوثيق الحالات قد تعرضت، لسوء الحظ، إلى حد كبير من العرقلة منذ العام 2009، وذلك عندما قامت حكومة السودان بطرد عدة منظمات إنسانية من دارفور. ويواجه الآن ضحايا الاغتصاب إمكانية محدودة للغاية للوصول إلى خدمات الشفاء التي هن في أمس الحاجة إليها، وذلك كالعلاج الطبي والحماية، والتي كانت تقدمها سابقاً المجموعات والمنظمات الانسانية.

---

[9] أطباء من أجل حقوق الانسان العاملون مع مبادرة هارفرد الانسانية، لا مكان نلجأ إليه: الفشل في تقديم الحماية، والدعم وضمان العدالة لنساء دارفور، كامبريدج، مايو/أيار 2009، ص 3.

[10] ألكسندر سي. تساي، محمد أ. عيسى وآخرون، ”أدلة طبية على انتهاكات حقوق الانسان ضد المدنيين غير الناطقين باللغة العربية في دارفور: دراسة لمقاطع عرضية من السكان،“ PLoS Medicine 9 ، العدد 4، ابريل/نيسان 2012، ص. 1-10؛ أطباء من أجل حقوق الانسان، ”أدلة طبية على استعمال التعذيب على نطاق واسع في دارفور من إصدار أطباء من أجل حقوق الانسان في PLoS Medicine ،“ 3 ابريل، 2012، http://physiciansforhumanrights.org/press/press-releases/medical-evidence-of-widespread-torture-in-darfur-released-by-phr-in-plos-medicine.html

[11] هيومن رايتس ووتش، بعد خمس سنوات: لا عدالة لضحايا العنف الجنسي في دارفور، ابريل 2008، http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/darfur0408_1.pdf، ص 10-11.

لقد أدت الحرب في دارفور إلى عملية اقتلاع وترحيل لأعداد هائلة من السكان، ورافق ذلك اعتداءات لطرد السكان من بيوتهم وإبعادهم إلى معسكرات النازحين (IDPs) في دارفور ومخيمات اللاجئين في تشاد. وما يزال العديد من الأشخاص المقتلعين في دارفور نتيجة الصراع الدائر منذ العام 2011، والذين يقدر عددهم بحوالي 1.9 مليون شخص[12]، عرضة للاعتداءات، سواء داخل المخيمات بسبب الظروف غير الآمنة أو خارجها، حيث تضطر النساء والفتيات إلى الخروج بحثاً عن الماء والحطب للوقود. ويواجه الجنود التشاديون وأفراد من السكان المحليين اتهامات بارتكابهم اعتداءات جنسية في داخل المخيمات والمنطقة المحيطة بها.

وقالت إحدى النساء في مخيم فرشانا للاجئين في تشاد لمنظمة أطباء من أجل حقوق الانسان، "ذهبت إلى الخارج لإحضار حيواناتي للرعي. تقدم نحوي أحد الأشخاص وهددني ببندقيته. ثم فعل بي كل ما أراد." أصبحت هذه المرأة حامل نتيجة اغتصابها.[13]

لقد وجدنا، في الدراسة التي قمنا بها، أن نساء دارفور، في الواقع، تقدمن بتقارير عن الاعتداءات التي تعرضن لها خلال فترات الهدوء ما بين اشتعال النزاع المسلح الفعلي، بأعداد أكبر من التقارير المقدمة خلال فترات القتال.[14] كما أظهرت مراجعة من الطبيب العدلي لسجلات المرضى ما بين العام 2004 والعام 2006 في مركز الأمل لمعالجة وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب أن جميع حالات الاعتداء التي تمت دراستها وعددها 36 حالة قد وقعت قرب معسكر للنازحين.[15] كما وجدت منظمة أطباء بلا حدود، في مقابلات مع ضحايا الاغتصاب في دارفور في العام 2005، أن 82 بالمئة من النساء ذكرن أنهن قد تعرضن للاعتداء أثناء "قيامهن بالأعمال اليومية،" في مقابل التعرض للاغتصاب أثناء الهرب من هجوم على مجتمعهن المحلي.[16]

وعلى أثر التركيز الدولي المكثف على دارفور خلال السنوات الأولى من النزاع المسلح، فإن الضغط قائم لتقديم الجناة للمحاكمة بسبب جرائم الحرب الرهيبة التي ارتكبوها مثل الاغتصاب الجماعي. وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية (ICC) أول قرار لها بإدانة رئيس دولة حاكم في العام 2009 وذلك عندما أصدرت مذكرة اعتقال ضد الرئيس السوداني عمر البشير. وجاء في طلب إصدار مذكرة الاعتقال على لسان الادعاء: "يعتبر الاغتصاب نمطاً متكاملاً من الدمار الذي تلحقه حكومة السودان بالجماعات المستهدفة في دارفور."[17]

كما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال أيضاً ضد عبد الرحيم محمد حسين (وزير الدفاع الحالي في السودان، ووزير الداخلية السابق والممثل السابق للرئيس السوداني في دارفور)، وعلي محمد علي عبد الرحمن[18] (القائد المزعوم لجماعة الجانجويد) وأحمد هارون (وزير الدولة السابق للشئون الداخلية ووزير الدولة للشئون الانسانية).

---

[12] "السودان: الالاف يهربون من القتال الدائر في دارفور،" *IRIN News*، 16 مارس/آذار، 2011، http://www.irinnews.org/Report/92208/SUDAN-Thousands-flee-fighting-in-Darfur. تقرير للعام 2013 من مركز مراقبة التشريد الداخلي IDMC تضمن توثيقاً لحوالي 1.43 مليون شخص تم اقتلاعهم داخلياً في دارفور (السودان: أزمة تشريد داخلي متفاقمة تحتاج رداً شاملاً، 9 يوليو/تموز، 2013). انظر أيضاً صفحة البلد السودان على موقع IDMC على الانترنت http://www.internal-displacement.org/countries/sudan.

[13] أطباء من أجل حقوق الانسان العاملون مع مبادرة هارفرد الانسانية، لا مكان نلجأ إليه: الفشل في تقديم الحماية، والدعم وضمان العدالة لنساء دارفور، أطباء من أجل حقوق الانسان، كامبريدج، مايو/أيار 2009، ص 5.

[14] أظهرت دراسات أخرى أيضاً أن معدلات العنف الجنسي غالباً ما ترتفع ارتفاعاً شديداً مباشرة بعد فترات النزاع المسلح.

[15] ألكسندر سي. تساي، محمد أ. عيسى وآخرون، "أدلة طبية على انتهاكات حقوق الانسان ضد المدنيين غير الناطقين باللغة العربية في دارفور: دراسة لمقاطع عرضية من السكان،" PLoS Medicine 9 ، العدد 4، ابريل/نيسان 2012، ص 5.

[16] أطباء بلا حدود، العبء المدمر للاغتصاب: العنف الجنسي في دارفور، أمستردام، 8 مارس/آذار 2005، http://www.doctorswithoutborders.org/publications/reports/2005/sudan03.pdf، ص 4.

[17] ملخص القضية: طلب الادعاء إصدار مذكرة اعتقال بموجب المادة 58 ضد عمر حسن أحمد البشير، المحكمة الجنائية الدولية-05/02، المحكمة الجنائية الدولية، لاهاي، يوليو 2008، http://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/64FA6B33-05C3-4E9C-A672-3FA2B58CB2C9/277758/ICCOTPSummary20081704ENG.pdf ، ص 5.

[18] المعروف أيضاً باسم "علي كشيب"

المدعي الخاص لقضية دارفور

قام الرئيس السوداني عمر البشير، في أعقاب التوصيات التي تقدمت بها هيئة التطبيق عالية المستوى بخصوص السودان التابعة للإتحاد الأفريقي بتشكيل آلية قضائية محلية للتحقيق في جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية في دارفور. ولكن هذا الاجراء كان غير فعالٍ إلى حد كبير، وفي يونيو/حزيران 2012، قدم أحمد عبد المطلب، المدعي العام الخاص للتحقيق في جرائم دارفور، استقالته بدون إبداء الأسباب. وهذا هو ثالث شخص يقدم استقالته أو يتم الاستغناء عن خدماته من هذا المنصب منذ إنشائه في العام 2010.[19]

شرق السودان

يعتبر شرق السودان موطناً لأشد السكان فقراً في البلاد. وتتكون هذه المنطقة من ثلاث ولايات: البحر الأحمر، وقضارف وكسالا. كما أنها تضم الميناء البحري الوحيد للسودان، والذي يعتبر مركزاً اقتصادياً هاماً للبلاد. وقد جلبت اتفاقية السلام لشرق السودان، في العام 2006، أملاً متجدداً بالاستقرار في المنطقة على أثر عقود من التمرد قام به الثوار ضد الحكومة السودانية، والذي كان يدور أساساً من أجل السيطرة الاقتصادية على الموارد الطبيعية.[20]

ما يزال التوتر عالياً بين الحكومة، والرشايدة والبجا وهما المجموعتان الاثنيتان من السكان الأصليين في المنطقة اللتان كان لهما دور في أعمال التمرد. وتخشى بعض المنظمات الدولية أن تكون المنطقة على شفير حرب شاملة.[21] وتتميز العلاقات بالتوتر بشكل خاص منذ أن قامت الحكومة، في شهر يونيو/حزيران 2012، بطرد مجموعات العون التي كانت تجلب المساعدات التي تحتاجها هذه المنطقة المعدمة أشد الحاجة.

وقد ذكرت لنا الناشطات اللواتي تحدثن معنا حالات من قيام قوات الحكومة باستهداف نساء الرشايدة أو البجا في شرق السودان، وحالات الاغتصاب التي ارتكبها أفراد من الرشايدة أو البجا في هجمات ضد بعضهم البعض.

يستقبل شرق السودان الكثير من اللاجئين القادمين من أريتريا وإثيوبيا المجاورتين، وهذه المجموعات من السكان كانت أيضاً هدفاً للعنف الجنسي. وقدم تقرير قامت به هيئة الاذاعة البريطانية BBC في العام 2012 توثيقاً عن المخاطر التي يواجهها هؤلاء اللاجئون مثل الخطف، والاغتصاب والعنف الجنسي. وذكرت إحدى النساء اللاجئات للصحفيين: "كانوا ستة أشخاص. قاموا باغتصابي. استمر ذلك خمس ساعات حتى غبت عن الوعي. وفي النهاية تمكنت الكنيسة وبعض الأصدقاء من جمع مبلغ كبير من المال لإطلاق سراحي."[22]

---

[19] "مدعي عام آخر لقضية دارفور يستقيل في ظروف غامضة،" سودان تريبون، 13 يونيو/حزيران، 2012، http://www.sudantribune.com/Another-Darfur-prosecutor-resigns,42906.

[20] آنيت لاروكو، "في شرق السودان المُهمل، من المحتمل أن ينشب النزاع المسلح مجدداً،" مشروع كفاية، 14 ديسمبر/كانون الأول، 2011، http://www.enoughproject.org/blogs/sudan%E2%80%99s-forgotten-east-conflict-likely-erupt.

[21] المصدر السابق؛ مؤسسة ثومسون رويترز، "التمرد في شرق السودان،" 10 يوليو/تموز، 2013، http://www.trust.org/spotlight/East-Sudan-insurgency/.

[22] "لاجئون من أريتريا تم اختطافهم في السودان،" أخبار البي بي سي، 6 فبراير/شباط، 2012، http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-16903627.

جنوب كردفان (جبال النوبة وأبيي) والنيل الأزرق

"لقد رأيت فتاتين من أنغولو وقد تم القبض عليهما ثم اغتصابهما حتى الموت. وإذا بقي الشخص على قيد الحياة فترة أطول من المتوقع، فإنهم بكل بساطة يستعملون السكين أو الرصاصة لإنهاء حياته. هذا هو ما يحدث لنا. لقد رأيته بأم عيني."
— امرأة من النوبة، في مخيم يبدا للاجئين في جنوب السودان[23]

جنوب كردفان والنيل الأزرق هما ولايتان من السودان تقعان شمال حدود البلاد مع جنوب السودان. ولكن اتفاقية السلام الشامل، التي شكلت النهاية الرسمية للحرب الأهلية المستمرة في السودان لعقود طويلة واستقلال جنوب السودان في العام 2011، لم تجلب معها نهاية للنزاع المسلح في هاتين الولايتين. وما يزال الاغتصاب، الذي يُمارس ضد مجموعات إثنية معينة في مناطق على طول الحدود، مستمراً، حيث تجدد العنف في العام 2011 نتيجة الخلافات المستمرة على الموارد الطبيعية، والجنسية وتعيين الحدود بين البلدين.

شهدت ولاية كردفان، بما في ذلك أبيي وجبال النوبة، زيادة ملحوظة في العنف منذ انفصال البلدين في يوليو/تموز 2011. وقد قام الجيش السوداني وجيش جنوب السودان بشن غارات جوية عشوائية، وهجمات أدت إلى اقتلاع وتشريد مجتمعات سكانية بأكملها وارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان بما في ذلك العنف الجنسي. وتوفر صور الأقمار الصناعية (الساتلايت) والشهادات الحية من المدنيين الهاربين أدلة على هذه الممارسات الفظيعة.[24]

لقد قامت الحكومة السودانية بعرقلة محاولات الصحفيين، ومراقبي حقوق الانسان ومجموعات العون والمساعدات للوصول إلى هذه المناطق وذلك منذ اندلاع أعمال العنف ولجأت إلى منع وصول المساعدات الانسانية وعدم السماح لمجموعات من الخارج بإجراء الدراسات المطلوبة.

وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي تعترض طريق محاولات جمع البيانات الصحيحة، فإن منظمة النساء تحت الحصار تؤكد أن "الانتشار الواسع لممارسة العنف الجنسي – خلال النزاع المسلح في دارفور وفترات الاضطرابات الأهلية في الخرطوم - يشير إلى أن التقارير التي تتحدث عن مثل هذا العنف في جنوب كردفان هي على الأرجح صحيحة بدون أية مبالغة. إنه نظام يتميز، بشكل يدعو إلى الاشمئزاز، بسجل ثابت من ممارسة الاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء في فترات الحرب الإضطرابات."[25]

لقد عرفت النساء في منطقة جبال النوبة من ولاية جنوب كردفان الاغتصاب بشكل منتظم كسلاح في الحرب منذ العام 1987 على الأقل. ومنذ العام 1987 إلى 2002، شكّل الاغتصاب جزءاً أساسياً من حملة الإبادة الجماعية التي كانت تشنها حكومة السودان من أجل "القضاء على الهوية النوبية." وقد استهدف الجيش السوداني المدنيين، واستعمل الاغتصاب كسلاح لإرهاب السكان و"تنظيف" المنطقة منهم وذلك ضمن استراتيجية تشبه إلى حدٍ كبير تلك التي تم استعمالها في دارفور.[26]

---

[23] نيكولاس كريستوف، "مُحاصر في جبال النوبة في السودان،" نيو يورك تايمز، 23 فبراير/شباط، 2012، http://www.nytimes.com/video/2012/02/23/opinion/100000001379424/beseiged-in-sudans-nuba-mountains.html.

[24] "جورج كلوني خلف الخطوط الأمامية في جبال النوبة في السودان،" Satellite Sentinel Project، 14 مارس/آذار، 2012، http://www.satsentinel.org/blog/video-george-clooney-behind-front-lines-sudan's-nuba-mountains.

[25] لويز هوغان، "التاريخ يعيد نفسه في السودان،" نساء تحت الحصار، 12 نوفمبر/تشرين الثاني، 2012، http://www.womenundersiegeproject.org/blog/entry/history-repeats-itself-in-sudan.

[26] جولي فلينت، "عودة إلى الحرب في جبال النوبة السودانية،" *Peacebrief 112*، مؤسسة الولايات المتحدة من أجل السلام، 2 نوفمبر/تشرين الثاني، 2011، ص 2.

تعريف ناشطة
صفاء آدم

صفاء هي إحدى الناشطات في مجال حقوق المرأة ومن قادة المجتمع المدني من دارفور، وقد قامت بدور كبير في عملية بناء السلام في تلك المنطقة، سواء على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع الدولي على حد سواء. وتحتل صفاء منصب العضو التنفيذي في منبر دارفور للحوار والتعايش السلمي كما أنها رئيسة فريق الخبراء في مجال النوع الاجتماعي وذلك للقادة من النساء اللواتي شاركن في مفاوضات السلام لمنطقة دارفور في العام 2005. وشاركت في حوار هايدلبرغ عن دارفور الذي طرح المتطلبات الواجب توفرها من أجل التوصل إلى سلام شامل ومستدام في دارفور تمهيداً لاتفاقية السلام المقترحة.

كما عانت منطقة النوبة أثناء الحرب أيضاً من استعمال الفصل على أساس النوع الاجتماعي والزواج بالاكراه. فقد تم وضع النساء والرجال في مخيمات منفصلة وذلك لمنعهم من الزواج وإنجاب الأطفال.[27] وتم تشجيع رجال القبائل العرب على الزواج من نساء من النوبة بالاكراه من أجل إزالة الهوية النوبية.[28]

قامت جمعية الرؤيا (Vision)، في العام 2012، بزيارة مخيمات جوبا ويبدا في جنوب السودان للتحدث مع اللاجئين الذين هربوا من أحداث العنف الأخيرة في جبال النوبة. وقال اللاجئون الذين أُجريت معهم مقابلات أن الجيش ارتكب اعتداءات جنسية ضد السكان أثناء هربهم، وأن المئات من النساء والفتيات قد تم اختطافهن ولم يُعرف مصيرهن حتى الآن.[29]

وتشير الادعاءات أيضاً إلى أن الاغتصاب على نطاق واسع أصبح كالبلاء الذي يجتاح منطقة أبيي المتنازع عليها – يطالب بها كل من السودان وجنوب السودان – أيضاً، الأمر الذي جذب انتباه محمد شاندي عثمان، مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الانسان في السودان، وإدانته ما يجري وذلك اثناء زيارة قام بها للبلاد في يونيو 2011.[30]

إننا نواجه المزيد من الصعوبات لجمع المعلومات عن العنف ضد النساء في منطقة النيل الأزرق وذلك منذ أن انتهت فترة انتداب الأمم المتحدة لحفظ السلام في تلك المنطقة في يوليو/تموز 2011. ومع تصاعد وتيرة القتال في سبتمبر/أيلول 2011، لم يعد يُسمح للصحفيين ومجموعات حقوق الانسان بالوصول إلى تلك المنطقة، الأمر الذي أدى إلى صعوبة توثيق أثر القتال الدائر على سكان النيل الأزرق.[31]

وقد ذكرت لنا إحدى الباحثات من السودان، التي كانت قد أجرت تقييماً للوضع في النيل الأزرق، أنه من المعروف أن العنف الجنسي يحدث في تلك المنطقة، ولكن النساء والفتيات اللواتي قابلتهن لم يرغبن في تبادل المعلومات عن الأحداث التي مرت بهن. وقد كن أكثر رغبة في التحدث مع الباحثة عن قصص تتناول الصديقات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي وغير ذلك من الحالات المعروفة.[32]

---

[27] أليكس دي فال، "تجنب الإبادة الجماعية في جبال النوبة، في السودان،" مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، 22 ديسمبر/كانون الأول، 2011، http://howgenocidesend.ssrc.org/de_waal2/;

[28] المصدر السابق

[29] مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل للسلام بالتعاون مع جمعية الرؤيا، تقرير عن زيارة لمخيمات اللاجئين في جوبا ويبدا، فبراير/شباط 2012، http://nobelwomensinitiative.org/wp-content/uploads/2012/05/Ru_ya_vis_report_MY1.pdf ، ص4.

[30] سيمون مارتيللي، "'الاغتصاب' في أبيي، مخيمات دارفور تُمنع عنها المساعدات: مبعوث الأمم المتحدة،" أسوشييتد فري برس، 8 يونيو/حزيران، 2011، http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5jpdB_aQfIRQVvovBIfRI8ruojIWg?docId=CNG.4b51b056239693ce4c4888dc9ef63302.921.

[31] هيومن رايتس ووتش، "السودان: المدنيون من النيل الأزرق يصفون الاعتداءات، والمعاملة السيئة،" 23 ابريل/نيسان، 2012، http://www.hrw.org/news/2012/04/23/sudan-blue-nile-civilians-describe-attacks-abuses

[32] ندى علي، مقابلة مع مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل، مارس/آذار 2010. أجرت ندى علي دراسة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وقد وجدت، بالاضافة إلى عدم توفر فرصة الوصول إلى تلك المنطقة بدون قيود، أن مجموعات السكان التي عانت من العنف الجنسي لا تتمتع بحرية التكلم بشكل علني.

الخرطوم والمناطق المحيطة

تشير الدراسة التي قمنا بها إلى أن العنف على أساس النوع الاجتماعي الذي يتم ارتكابه بشكل منتظم، والذي يكون غالباً مرتبطاً بنزاع مسلح يجري في مكان آخر، يحدث أيضاً في المراكز الحضرية مثل العاصمة الخرطوم، على الرغم من أنها تكون عادة بعيدة عن القتال المباشر.

إن الأدلة المستمدة من الروايات التي حصلنا عليها والعديد من الحالات التي وردت في وسائل الاعلام، مثل حالة اغتصاب الطالبة الناشطة صفية إسحق من قبل قوات أمن الدولة والحكم على امرأتين بالجلد، كلها تشير إلى المعاملة القاسية التي تمارسها قوات الحكومة في الخرطوم ضد النساء.

وعبر عقود من الزمن، وفيما كان الرئيس عمر البشير يوجه ضرباته بقسوة ضد المدنيين مستعملاً أساليب وحشية تهدف إلى سحق المعارضين، كانت الحكومة تستعمل، بشكل متزايد، الاغتصاب والتهديد بالاغتصاب كأسلحة للقمع السياسي. ويبدو أن استعمال هذه الأساليب قد ازداد بعد موجة من المظاهرات السلمية التي جرت في مدينة الخرطوم في بداية العام 2012.

فقد انطلقت أعداد من الشباب في شوارع الخرطوم في العام 2012، فيما أسماه البعض ربيع السودان العربي، مطالبين بالتغيير السياسي تحت شعار "السودان يثور". وكانت النساء في الصفوف الأمامية من هذه الحركة. وكانت مسيرات الاحتجاج التي كن يقمن بها، بعد صلاة الجمعة، تواجَه غالباً بالقمع العنيف. وقد جرت إحدى هذه المسيرات، والتي عُرفت باسم "جمعة الكنداكة" يوم 13 يوليو/تموز، 2012 تكريماً لنساء الثورة في البلاد. وشاركت في هذه المسيرات حشود من النساء من مختلف الأعمار. وتم استعمال قنابل الغاز المسيلة للدموع ضد المتظاهرات داخل جامع واد نبوي في أم درمان، كما قامت قوات الشرطة و/أو قوات الأمن باعتقال 40 امرأة على الأقل.[33]

لقد قام العديد من الناشطين والناشطات، والصحفيين والصحفيات، والطلاب وغيرهم من معارضي نظام البشير بكسر حاجز الصمت الذي يحيط عادة بأعمال الاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والتحدث علناً، في السنوات الأخيرة، عن الاعتداءات التي تعرضوا لها على يد قوات أمن الدولة. وتم الحصول على شهادات عن العنف الجنسي، مكتوبة ومسجلة على وسائل إعلام مرئية-مسموعة، وتوزيعها عبر وسائل الاعلام السرية بواسطة مجموعات شعبية من حركة الشبيبة عالية الصوت المعروفة باسم "قِرِفنا".[34] وتعتبر قضية صفية إسحق من الحالات المعروفة، وهي طالبة ناشطة وإحدى ضحايا الاغتصاب التي انتشرت قصتها على نطاق واسع عبر شبكة يو تيوب.

تعتبر الخرطوم أيضاً موقعاً للعنف المتزايد ضد النساء اللواتي ينتمين إلى مجموعات مهمشة أو مجموعات إثنية مختلفة، تكون غالباً مقتلعة من أراضيها بسبب النزاع المسلح في السودان والدول المحيطة، واللواتي يأتين إلى المدينة ضمن فئات اللاجئين أو المشردين داخلياً. وتمارس هؤلاء النسوة غالباً أعمالاً ضمن قطاع الاقتصاد غير الرسمي، يمارسن بيع الشاي أو صنع المشروبات الكحولية التقليدية. وتتعرض هؤلاء النسوة للاعتداءات الجنسية أو يكن هدفاً لها أثناء العمل في مختلف أحياء المدينة أو أثناء إقامتهن في مخيمات السكان المقتلعين.

---

[33] إيلين بيري، مسئولة التحرير، السودانيات المدافعات عن حقوق الانسان على الخطوط الأمامية: تقرير عن أوضاع المدافعات عن حقوق الانسان 2009-2012، منظمة أُري لحقوق الانسان ومشروع حقوق الانسان للنساء السودانيات، مارس/آذار2013 ، ص 22.

[34] قِرِفنا هي حركة شبيبة عالية الصوت في السودان، تطالب بتغيير الحكومة. موقعها على الانترنت هو: http://www.girifna.com/.

قضية صفية إسحق

تعرضت صفية إسحق، الطالبة الجامعية وإحدى الناشطات في حركة قِرِفنا للخطف والاغتصاب الجماعي من قبل ثلاثة أفراد في خدمات الأمن والاستخبارات الوطنية بتاريخ 13 فبراير/شباط، 2011، في مدينة الخرطوم. وقد تحدثت صفية علناً عن التجربة التي تعرضت لها وذلك في شريط فيديو جرى توزيعه علناً على شبكة يو تيوب، واعتبرت تلك اللحظة منعطفاً تاريخياً في كسر حاجز الصمت حول الاغتصاب.

وقد تحدثت صفية، في مقابلة مع مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل، عن المصاعب التي اعترضت طريقها في سعيها للحصول على العدالة بشأن الاغتصاب الذي تعرضت له. عندما أصرت على رفع تقرير للبوليس، تعرضت للمضايقات والملاحقة من جانب الشرطة وعملاء الأمن. وأدت التهديدات التي تلقتها من الشرطة إلى هربها من السودان، ولكن القضية ما تزال مفتوحة أمام المحاكم. وتعرض عدد من الأشخاص الذين قدموا المساعدة لصفية بعد اغتصابها، بما في ذلك الأصدقاء الذين رافقوها إلى المستشفى أو الإجراءات القضائية، للاعتقال أو اضطروا إلى الهرب من البلاد أيضاً.[35]

أما الصحفيون الذين نشروا في تقاريرهم الاعتداء الذي تعرضت له صفية فقد واجهوا أيضاً التهديدات وتم اعتقالهم أيضاً. وحسب ما ذكرته شبكة الصحفيين السودانيين، في العام 2011، فقد واجه 11 صحفياً تهم نشر ادعاءات كاذبة وتشهير ضد خدمات الأمن والاستخبارات الوطنية. وواجهت إحدى الصحفيات، أمل حباني، الخيار ما بين السجن لمدة شهر أو دفع غرامة.[36]

برزت مسألة عصابات الشباب في المدن، التي لا يتم نشر التقارير عنها بشكل كافٍ، والتي تمارس بنشاط أعمال السرقة والاغتصاب، خلال مجموعة بحث مركّز أشرفنا على عقدها مع عدد من الناشطات المحليات العاملات في مخيمات الأشخاص المقتلعين داخلياً (IDP) في الخرطوم.[37] ويعتبر تشكيل هذه العصابات، التي أصبحت تعرف باسم (Nigaz) أو (Niga boys)[38]، نتيجة غير مباشرة للنزاعات المسلحة التي أدت إلى اقتلاع الشباب السودانيين، ويلمح بعض الناشطين والناشطات إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة السودانية لهذه العصابات أو التواطؤ معها.

قالت لنا إحدى الناشطات: "إنهم يغتصبون الفتيات ويسرقون من الناس باستمرار. هناك بعض الأماكن التي لا تستطيع الذهاب إليها بعد الساعة 6:00 مساءاً."[39] وقالت أخرى: "إن الناس لا تبلغ عن هذه الأمور لأن النظام القضائي والقوانين عندنا ضعيفة. إني أعرف فتاة ... أخذها والدها لترفع تقريراً للشرطة، وأمسكوا بالشباب الأربعة الذين اغتصبوها، ولكن تم الافراج عنهم بدون أن يواجهوا أية عواقب." [40]

وذكرت لنا الناشطات والمنظمات في الخرطوم التي تعمل من أجل مكافحة العنف الجنسي، ونيابة عن الضحايا، أنهم يواجهون أخطاراً حقيقية تتعلق بسلامتهم في عملهم اليومي. وقالت لنا إحدى النساء: "حتى عندما أتيت إلى هنا [مجموعة البحث المركّز]، كنت أشعر بالخوف. إننا الآن نعيش في رعب حقيقي. لقد تعرضنا للتهديد عدة مرات. وتعرضنا للسجن عدة مرات بسبب العمل الذي نقوم به ... لقد تعرضت أنا للسجن ثلاث مرات."

يتوجب على الغالبية من المنظمات الوطنية والمحلية التي تقدم الدعم لضحايا العنف الجنسي أن تعمل بهدوء وصمت مع احتمال التعرض للخطر الشديد. ويؤدي هذا الصمت إلى إعاقة تطوير نظام للإحالة والتنسيق يتصف بالترابط والتماسك والسلاسة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى أن يبقى الضحايا بدون العديد من الخدمات الهامة والضرورية أحياناً لإنقاذ الأرواح.

---

[35] صفية إسحق، مقابلة مع مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل، مايو/أيار 2012.

[36] "صحافية جديدة يتم اعتقالها بسبب تقرير عن حالة اغتصاب، شبكة الصحفيين السودانيين تشجب انعدام حرية الصحافة،" راديو دابنقا، 26 يوليو/تموز، 2011، http://www.radiodabanga.org/node/16741.

[37] مجموعة البحث المركز بإشراف مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل، الخرطوم، أكتوبر/تشرين الأول 2012، 9 مشاركات.
ملاحظة: لقد تم كتم هوية المشاركات في مجموعة البحث المركز وغيرهن داخل المخيم، وأماكنهن، وذلك تأميناً لحمايتهن.

[38] المصدر السابق

[39] المصدر السابق

[40] المصدر السابق

إجراءات الرد على العنف الجنسي في السودان

إن الأوضاع التي تواجهها ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي في السودان هي أوضاع صعبة للغاية. وتشير التقارير المتوفرة إلى أن غالبية الضحايا غير قادرات على الوصول إلى الخدمات التي هن بحاجة ماسة لها، بما في ذلك العناية الطبية، والدعم النفسي، والحماية والحصول على العدالة.[41] وما تزال هناك حاجة لمزيد من التفهم لما تحتاجه الضحايا من خدمات طويلة الأمد مثل الحصول على الفرص الاقتصادية، وسبل المعيشة والتعليم.

نتيجة الفجوات في آليات الإحالة في مختلف أنحاء السودان والتي تعترض التنسيق بين تقديم الخدمات الأساسية، فإن ضحايا الاغتصاب هن غالباً لا تتوفر لهن المعلومات عن الخدمات الضئيلة الموجودة فعلاً. وحتى الأطباء لا تتوفر لهم الصورة الكاملة عن الخدمات الموجودة حالياً وأين توجد الفجوات التي تحتاج للتعامل معها وإغلاقها.

يتفاقم هذا الوضع أيضاً بسبب أجواء العار والصمت الناجمة عن الوصمة الاجتماعية القاسية التي تحيط بالعنف الجنسي في السودان.

إجراءات الرد من جانب الحكومة والشرطة

أدت إجراءات الحكومة في السنوات الأخيرة بطرد المنظمات الانسانية الرئيسية من السودان إلى أن تبقى أعداد لا حصر لها من ضحايا العنف الجنسي بدون أية رعاية طبية أو نفسية وهي الخدمات التي كانت متوفرة سابقاً.[42]

وفي محاولة لمنع دراسة العنف الجنسي المنتظم في السودان، فقد منعت الحكومة أية محاولات للوصول إلى منظمات المساعدات الدولية، في حين أن مقدمي الخدمات المحليين، مثل مركز الأمل لمعالجة وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب في دارفور، فقد كانت مضطرة لإغلاق أبوابها. وهرب طاقم العاملين في مركز الأمل إلى خارج البلاد خوفاً على أمنهم وسلامتهم.

لقد لعب العديد من المنظمات الدولية والوطنية، والتي تم طردها من السودان، دوراً فعالاً في توفير خدمات الوقاية والرد على العنف الجنسي وذلك في مجتمعات محلية تأثرت بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. وقد كانت هذه المنظمات ناشطة وفعالة في جمع البيانات، وإدارة الحالات، والعمل على الوقاية من العنف الجنسي وتوعية المجتمعات المحلية وتعزيز قوة المؤسسات المحلية.

جاء في تقرير لمجموعة أطباء من أجل حقوق الانسان، أثناء قيامهم بدراسة لتقييم الاحتياجات في دارفور في العام 2010، أن العديد من المنظمات التي تم طردها كانت تقوم إما بتنفيذ بعض المشاريع لتخفيض حدة العنف أو تزويد المعالجة لضحايا الاغتصاب، وأن احتياجات السكان المحليين قد ازدادت ازدياداً ملحوظاً بعد العام 2009.[43] إلا أن منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية غير قادرة، إلى حد كبير، على تلبية الحاجة لوضع البرامج لمواجهة العنف الجنسي في دارفور، وذلك بسبب القيود المتواصلة على التمويل والروتين البيروقراطي الذي نجم عن الاجراءات الادارية التي فرضتها الحكومة.[44]

---

[41] مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل، الحرب ضد النساء: حان الوقت للعمل من أجل إنهاء العنف الجنسي في النزاع المسلح، مايو/أيار 2011، http://www.noblewomensinitiative.org/wp-content/archive/stories/Conference_Ottawa_Women_Forging_a_New_Security/war-on-women-web.pdf، ص 12-14.

[42] عندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية، في العام 2009، مذكرة اعتقال ضد الرئيس البشير وغيره من المسئولين في الحكومة السودانية بسبب جرائم الإبادة الجماعية، كان رده هو طرد 13 مجموعة من منظمات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية.

[43] جو ريد، "جدول أعمال لتحقيق العلاج والدعم للنساء والفتيات في دارفور،" أطباء من أجل حقوق الانسان، بوسطن، مارس/آذار 2010، ص 5.

[44] فهيمة أ. هاشم، "المجتمع المدني السوداني يضع استراتيجية لإنهاء العنف الجنسي في دارفور من داخل دارفور" عرض بواسطة السلايدات (الشرائح)، مركز سالمة لدراسات ومصادر المرأة، صلاح م. حسن وكارينا إي. راي، هيئة التحرير، أزمة حكم: قراءة نقدية، إيثاكا، نيويورك: مطابع جامعة كورنيل، 2009.

تعريف ناشطة
فهيمة هاشم

فهيمة هي إحدى الناشطات في مجال حقوق المرأة في الخرطوم ومديرة مركز سالمة لدراسات ومصادر المرأة. وتعمل هذه المجموعة من أجل تحقيق مجتمع عادل، وذلك عن طريق تقوية النساء والفتيات في المناطق التي تشهد نزاعاً مسلحاً والمطالبة في نفس الوقت بإدخال تغييرات على القوانين الاسلامية المتحيزة ضد المرأة. تضغط فهيمة بنشاط من أجل تحقيق إصلاحات في القوانين القائمة حالياً بشأن الاغتصاب وذلك من خلال فتح قنوات من الحوار بين صانعي السياسة والمنظمات النسائية في السودان.

تقوم المنظمات الصغيرة في المجتمعات المحلية أو المنظمات الوطنية، في مختلف أنحاء السودان، بأقصى ما يمكنهم من أجل تقديم الدعم القانوني، والطبي والنفسي الاجتماعي الذي يمكن أن توفره للضحايا. ولكن، نظراً للموارد المحدودة للغاية التي يمكنهم الحصول عليها وانعدام الدعم والتعاون من جانب الدوائر الحكومية ذات العلاقة، فإنها لا تستطيع حتى الاقتراب من إمكانية تلبية الاحتياجات الأساسية للعديد من النساء اللواتي يعانين من أزمة عصيبة بسبب العنف الجنسي الذي تعرضن له.

لقد قامت حكومة السودان بجهود رمزية لإرضاء المجتمع الدولي، وذلك على أثر ما واجهته من ضغوط متزايدة للتصدي لأعمال العنف الجنسي. فقد أقامت، على سبيل المثال، وحدة ضمن وزارة العدل للتعامل مع العنف ضد النساء والأطفال. ولكن منظمة اللاجئين الدولية والناشطات على المستوى الشعبي يعبرون عن الشك بأن هذه الخطوة سيكون لها أي تأثير، ويعود ذلك لسبب هام: كان رئيس هذه الوحدة قد أصدر تقريراً يدّعي فيه أن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي لا وجود له.[45]

أما الرد من جانب الشرطة فإنه محبِطٌ أيضاً، وذلك طبقاً لما كشفت عنه إحدى الناشطات في الخرطوم:

”توجد وحدة حماية تابعة للشرطة وخط هاتفي ساخن، ولكنهما لا يعملان. عندما تتصل بالخط الساخن (6969)، لا تسمع سوى رسالة آلية مسجلة تقول أنهم في اجتماع. وقد قامت منظمة اليونسيف بتوزيع سيارات على رجال الشرطة الذين يساندون الخط الساخن، ولكن عندما تتصل بوحدة الشرطة المختصة بهذا الأمر، يقولون لك أنه لا توجد لديهم أية سيارات ... يسألونك عن مكان سكنك وعما حدث، ولكنهم لا يفعلون أي شيء لمساعدتك. لقد تعاملت مع حالات طوارئ لأطفال كانت هناك حاجة ماسة للعناية بهم في منتصف الليل ... وقد فعلنا ذلك على حسابنا الخاص.“

وتواصل المجموعات المحلية والاقليمية الدفاع عن حقوق المرأة وتقديم الخدمات القانونية حيثما أمكن ذلك.

وعلى الرغم من وجود عدد من المنظمات العاملة في السودان من أجل إنهاء العنف ضد النساء، إلا أن عملهم لدعم ضحايا الاغتصاب يكون عادة أقل علنية. وعندما تقوم الناشطات فعلاً بالتحدث علناً، فإنهن يعشن في خوف من المضايقات والاعتقال من جانب السلطات السودانية.

---

[45] أدريان ل. فريك وأميرة خير، قوانين بدون عدالة: تقييم للقوانين السودانية التي لها تأثير على ضحايا الاغتصاب، منظمة اللاجئين الدولية، واشنطن، يونيو/حزيران 2007، ص 3.

[46] مناقشات مجموعة البحث المركز بإدارة مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل، الخرطوم، أكتوبر/تشرين الأول 2012.

الردود من جانب المجتمع المحلي

ما تزال الوصمة التي تواكب العنف الجنسي، في مخيمات اللاجئين والأشخاص المقتلعين داخلياً، تمنع النساء من السعي للحصول على الخدمات المتوفرة. ويتبين من أحد الأمثلة التي يتناقلها أطباء من أجل حقوق الانسان في أحد المخيمات في تشاد، أن إحدى اللاجئات التي كانت قد تلقت تدريباً كأخصائية في مجال النصح والارشاد، رفضت أن تخبر أي شخص بأنها قد تعرضت للاغتصاب تحت تهديد القتل بالسكين.[47]

وتختلف الردود داخل المجتمعات المحلية على الانتشار الواسع لحالات الاغتصاب، اختلافاً كبيراً، وذلك طبقاً للظروف المحيطة بهذه الاعتداءات. تتميز المجتمعات المحلية المستهدفة بهذه الاعتداءات، إجمالاً، بحدٍ أعلى من الاستعداد للتحدث علناً عن حالات الاغتصاب التي ترتكبها مجموعات من العدو أثناء القتال الفعلي مقارنة بتلك الاعتداءات التي يرتكبها أفراد من نفس المجتمعات الاثنية. مثلاً، وجدنا في دارفور أن السكان المحليين هم على استعداد أكثر للتحدث علناً عن الاعتداءات التي ترتكبها القوات المسلحة السودانية وميليشيات الجانجويد، مقارنة بالتحدث، بنسبة أقل، عن حالات الاغتصاب التي يرتكبها حلفاؤهم أو السكان المدنيون.

وحتى في المجتمعات المحلية التي أقرت بوجود مشكلة العنف الجنسي، فإنه لا تتوفر أية أدلة تشير إلى أن هذا الادراك قد تمت ترجمته إلى دعم طويل الأمد للضحايا بحيث يؤدي ذلك إلى إمكانية أفضل للوصول إلى الخدمات أو العدالة.

هناك عدد من الاختلافات الهامة عبر المجتمعات المحلية في موقفها تجاه ضحايا الاغتصاب والعلاج الذي تقدمه لهن. فقد اجتمعت النساء في مخيم فرشانة، في شرق تشاد، معاً وتقدمن بميثاق إلى المسئولين وكبار السن في المخيم، يطالبن بالمحافظة على حقوقهن وذلك بعد أن تعرضت مجموعة من النساء للاغتصاب.[48]

وشرحت لنا زينب بلانديا، المدير التنفيذي لجمعية رؤيا، أن الموقف من الضحايا يختلف طبقاً للمكان الذي يعيش فيه السكان ووضع النزاع المسلح:

> "إن نساء النوبة، بشكل عام، اللواتي تعرضن للاغتصاب والاعتداءات الجنسية ضمن إطار الحرب والغارات على القرى لا يصبحن منبوذات من جانب مجتمعاتهن. ومن الجائز أن يتم وصمهن بالعار بأساليب أخرى، ولكنهن لا يواجهن النبذ أو الطرد من عائلاتهن ومجتمعاتهن المحلية. فالجميع يعتبرهن ضحايا."
>
> "ولكن الوضع يختلف بالنسبة لفتيات النوبة في الخرطوم المقتلعات من أراضيهن، اللواتي يواجهن ايضاً معدلات عالية من العنف الجنسي في أماكن معيشتهن أو عملهن. مثلاً: العديد من فتيات النوبة اللواتي يعملن في خدمة المنازل في الخرطوم تعرضن للاغتصاب من جانب مستخدِميهن، وفي بعض الأحيان أدى ذلك إلى الحمل. وتواجه هؤلاء الفتيات وصمة أكثر من اللواتي يتعرضن للاغتصاب في مناطق القتال وربما يعتبرهن البعض على أنهن جلبن ذلك لأنفسهن."[49]

وفيما تحاول المجتمعات المحلية التغلب على انتشار العنف الجنسي على نطاق واسع، فإنه يمكن العثور على الجناة، وبشكل متزايد، بين السكان المدنيين ، كما يشهد على ذلك المعدلات العالية من الاغتصاب في داخل مخيمات المقتلعين من أراضيهم وحولها وذلك فيما تكون النساء تقوم بأعمالهن اليومية. لقد أتاحت عقود طويلة من النزاع المسلح الكثيف وشديد الحدة، المترافقة مع الحصانة التامة لمرتكبي هذه الجرائم، بأن يصبح العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي شيئاً عادياً في هذه المجتمعات.

---

[47] أطباء من أجل حقوق الانسان العاملون مع مبادرة هارفرد الانسانية، لا مكان نلجأ إليه: الفشل في تقديم الحماية، والدعم وضمان العدالة لنساء دارفور، مايو/أيار 2009، ص 5.

[48] "ميثاق فرشانة،" أطباء من أجل حقوق الانسان، 10 يونيو/حزيران، 2008، http://darfuriwomen.phrblog.org/manifesto.

[49] زينب بلانديا، مقابلة مع مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل، عبر خدمة سكايب، يونيو/حزيران 2012.

تعريف ناشطة

زينب بلانديا

تعتبر زينب إحدى صانعي السلام وقادة المجتمع المحلي وتنتمي إلى منطقة جبال النوبة التي تشهد حرباً متواصلة في ولاية جنوب كردفان. إن التجربة التي مرت بها زينب عندما أدى النزاع المسلح إلى اقتلاعها من بيتها، قد شجعتها على البحث عن أساليب لتجسير الانقسامات بين المجموعات المختلفة. قامت زينب بتأسيس جمعية الرؤيا التي تتولى تدريب النساء كسفيرات سلام من أجل بناء الثقة ما بين المجتمعات المتحاربة في جنوب كردفان. وتقوم جمعية الرؤيا أيضاً بدعم النساء من خلال برامج التعليم والتدريب. وتقوم هذه المنظمة، منذ اندلاع العنف المسلح مجدداً في المنطقة، بتنفيذ برامج لدعم الجهود المحلية لبناء السلام.

االرد الدولي

لم يتم حتى الآن تطبيق استراتيجية شاملة للحماية في أية منطقة من السودان. إلا أن بعثات حفظ السلام أدركت ضرورة أن يكون توفير الحماية للنساء والفتيات على رأس أولوياتها. وقد عملت بعثات حفظ السلام من منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة العاملة في دارفور على مرافقة النساء اللواتي يتوجهن إلى السوق أو للقيام بأعمالهن خارج مخيمات الأشخاص المقتلعين خاصة لجمع الحطب. ولكن قوات حفظ السلام ما زالت غير قادرة على توفير دوريات بشكل دائم وشامل.

وبالاضافة إلى ذلك، وكما لاحظت أخصائية مستقلة تابعة للأمم المتحدة في مجال أوضاع حقوق الانسان في السودان، فإن المحاولات التي جرت لإشراك حكومة السودان في هذه الدوريات تميزت بكثير من المشاكل بسبب انعدام الثقة إلى حد كبير في أوساط السكان تجاه الجيش.[50]

حقوق الملكية للصور: جوان ب. كروك مؤسسة السلام والعدالة

[50] محمد شاندي عثمان، تقرير الأخصائي المستقل عن أحوال حقوق الانسان في السودان فيما يتعلق بوضع تنفيذ التوصيات التي تم التوصل إليها من قبل مجموعة من الخبراء إلى حكومة السودان، A/HRC/18/40/Add.1، 22 أغسطس/آب، 2011، ص 22.

الاطار القانوني للتصدي للعنف الجنسي في السودان

تتميز حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بالصعوبة خاصة في مجال محاكمة الجناة. وعلى الرغم من أن وثيقة حقوق الانسان السودانية تدعو إلى المساواة بين الجنسين، إلا أن التشريعات القانونية ترسّخ الاضطهاد على أساس النوع الاجتماعي إلى أبعد حد بالاضافة إلى بيئة يمكن خلالها ممارسة العنف ضد النساء مع حصانة تامة، خاصة من جانب الدولة والمسئولين العسكريين.

هناك حاجة ماسة لإصلاحات عديدة في النظام القضائي في السودان قبل أن يصبح من الممكن التعامل بفعالية مع ظاهرة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك، كما ورد بشكل ملخص في تقرير العام 2010 من مركز IRIS في جامعة ميريلاند:

> "اعتبار العنف العائلي جريمة يلاحق عليها القانون، وتوسيع التعريف القانوني لمصطلح الاغتصاب، ... والتمييز ما بين جريمة الاغتصاب وجريمة الزنا، وتعديل القاعدة الاستدلالية لإثبات وقوع الاغتصاب، واعتبار جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الفتيات) جريمة كلية، وتطبيق القوانين المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وفرض القيود على أنواع الحصانة التي يتمتع بها أفراد الشرطة والقوات المسلحة الذين يُتَهمون بارتكاب جرائم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وضمان وجود صلاحيات كفؤة للمحاكم الجنائية" على جرائم العنف الجنسي في مناطق النزاع المسلح.[51]

إن أحد أصعب التحديات التي تواجه ضحايا الاغتصاب في السودان اللواتي يسعين للحصول على العدالة والانصاف هو أن العديد من النساء والفتيات اللواتي يتقدمن للإبلاغ عن الاعتداء عليهن يواجهن فوراً تهمة الزنا، التي تعتبر جريمة في السودان.

يتضمن القانون الجنائي السوداني للعام 1991 تعريفاً للاغتصاب في المادة 149 على أنه "الجماع الجنسي القائم على أساس الزنا أو اللواط مع أي شخص بالاكراه." هذا القانون المُربِك يدمج ما بين الاغتصاب والزنا، مع ما يعنيه ذلك من آثار خطيرة بالنسبة لضحايا العنف الجنسي.[52] ويمكن أن تتعرض النساء غير المتزوجات اللواتي يواجهن الإدانة بالزنا لعقوبة الجلد مائة جلدة، وتواجه النساء المتزوجات عقوبة الموت رجماً بالحجارة. إن مجرد أن تكون المرأة غير متزوجة وحامل يعتبر دليلاً كافياً على الزنا، وذلك بموجب قانون الأدلة السوداني للعام 1983.

يقع عبء الإثبات في حالات الاغتصاب عادة على الضحية:

> "حيث أن الاغتصاب يتم تعريفه على أنه زنا بالاكراه، وحيث أن الزنا هو جريمة خطيرة بموجب القانون السوداني، فإن المرأة التي تدعي تعرضها للاغتصاب تواجه خطر التعرض لاتهامات جنائية على أساس الزنا إذا لم تقتنع المحكمة أن الجماع الجنسي كان بالاكراه."[53]

وبالاضافة إلى ذلك:

> "حسب ما ذكره REDRESS و KCHRED، فإن تعريف الاغتصاب من خلال الإشارة إلى الزنا يبدو أيضاً أنه يؤدي إلى ... قواعد استدلالية أكثر صرامة ... يتم تطبيقها على حالات الاغتصاب. وهذا يعني أن الادعاء يجب أن يحصل إما على اعتراف من الجاني أو تقديم شهادة أربع ذكور بالغين لإثبات أن فعل الدخول قد حصل بدون موافقة الضحية. وحيث أن هذا العبء الاستدلالي هو كبير للغاية، في الحالات التي تلجأ المحكمة إلى الاحتكام إليه، فإن مقاضاة الجناة بتهمة الاغتصاب لا تتمتع سوى بأمل ضعيف في النجاح. وعلى الرغم من أن بعض المحاكم لا تفرض عبء الإثبات شبه المستحيل هذا، إلا أنهم يستطيعون، في نفس الوقت، الاستناد إلى وسائل غير صحيحة أو تتسم بالتمييز ضد المرأة لتقييم الأدلة والبينات، مثل المغالطة الكلاسيكية القائلة بالحكم على المرأة من خلال الملابس التي ترتديها."[54]

---

[51] حقوق المرأة في السودان: مراجعة قائمة على أساس النوع الاجتماعي وتحليل للإطار القضائي السوداني، مركز IRIS في جامعة ميريلاند، كوليدج بارك، ميريلاند، أغسطس/آب 2010، ص 127.

[52] أدريان ل. فريك وأميرة خير، قوانين بدون عدالة: تقييم للقوانين السودانية التي لها تأثير على ضحايا الاغتصاب، منظمة اللاجئين الدولية، واشنطن، يونيو/حزيران 2007، ص 7.

[53] حقوق المرأة في السودان: مراجعة قائمة على أساس النوع الاجتماعي وتحليل للإطار القضائي السوداني، مركزIRIS في جامعة ميريلاند، كوليدج بارك، ميريلاند، أغسطس/آب 2010، ص 142.

[54] المصدر السابق، ص 160.

النموذج 8

خلال الفترة ما بين 1991 و 2005، وطبقاً للمادة 84(1) (ج) من قانون الاجراءات الجنائية السوداني، واجهت ضحايا العنف الجنسي، اللواتي كن يرغبن في توجيه الاتهام للجناة، ضرورة الحصول على وثيقة تسمى "النموذج 8" من أي مركز للشرطة وذلك قبل تقديم أية رعاية طبية لهن. وقد أُدخلت تعديلات على هذا القانون في العام 2005، نتيجة ضغوطات دولية كبيرة، بحيث أصبح بإمكان الضحايا الحصول على الرعاية الطبية قبل التوجه إلى مركز الشرطة. ولكن، وعلى الرغم من هذا التغيير، فقد لاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش أن بعض ضحايا الاغتصاب ما يزال يُطلب منهن التوجه إلى مركز الشرطة أولاً للحصول على هذه الوثيقة.[55] كما وجدت مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل التباساً كبيراً حول هذا القانون فيما يتعلق بالنموذج 8 وذلك في أوساط السكان المحليين، والعاملين في الخدمات الطبية وأفراد الشرطة. وما يزال العديد من الأطباء يرفضون القيام بالفحص الطبي للضحايا حتى يتم الحصول على هذا النموذج من الشرطة، وذلك خوفاً من العواقب التي قد يواجهونها.

لا يتم تطبيق هذا القانون بصورة متسقة في مختلف أنحاء السودان، وما يزال تطبيقه مصدراً للارتباك والتشويش، بالاضافة إلى استعماله أيضاً كأسلوب متعمد لمنع الابلاغ عن الاغتصاب. وتعتبر قضية صفية إسحق (وردت التفاصيل في مكان سابق من هذا التقرير) مثالاً بارزاً على ذلك، حيث أنها أُجبرت على الحصول على هذا النموذج قبل تلقي الفحص الطبي. كما قدّم المقرِّر الخاص للأمم المتحدة بشأن حقوق الانسان في السودان أدلة على استعمال هذا النموذج كأداة سياسية لمنع النساء من الحصول على العلاج الطبي.[56]

وأوضحت منظمة اللاجئين الدولية أن النموذج بحد ذاته لا يعتبر مناسباً لجمع المعلومات الأساسية اللازمة للتحقيق في حالات الاغتصاب. ذلك أنه يجمع معلومات عن بعض الأمور فقط، مثل فقدان العذرية مؤخراً، النزيف ووجود الحيوانات المنوية، وذلك بدلاً من أن يتضمن تقريراً طبياً شاملاً. ولكن النموذج 8، طبقاً للقانون السوداني، يعتبر بديلاً لأية وثائق طبية وذلك لأغراض الملاحقة القانونية الجنائية.[57]

والأكثر من ذلك، وحيث أن التعريف الضيق للاغتصاب يحصر وقوعه خارج العلاقة الزوجية، فإن الرجال الذين يقومون باغتصاب زوجاتهم لا يواجهون تهمة ارتكاب أية جريمة.

وغالباً ما تواجه أيضاً النساء، اللواتي يسعين للحصول على العدالة بسبب ما تعرضن له من اغتصاب، الطلب بأن يتوجهن إلى مركز الشرطة للحصول على وثيقة تسمى "النموذج 8" قبل أن يستطعن الحصول على أي علاج طبي. وحيث أن هذا النموذج لم يكن مصمماً حتى لجمع العديد من التفاصيل اللازمة لإدانة الجاني في حالات الاغتصاب، فإنه يشكل عقبة أخرى أمام تقديم حالات الاغتصاب للقضاء. وقد تم إلغاء هذا القانون الذي يشترط أن تحصل الضحية على هذا النموذج قبل أن تتلقى العناية الطبية، وذلك في العام 2004، ولكننا وجدنا أن عدداً قليلاً فقط من المسئولين العاملين في مجال تطبيق القانون والنظام أو ضمن الجهاز القضائي هم على علم بهذا التغيير. وما تزال النساء، عملياً، تواجه المطالبة بالذهاب فوراً إلى مركز الشرطة للحصول على هذا النموذج، وفي بعض الحالات أيضاً لم يكن بإمكانهن تلقي الرعاية الطبية إلا بعد الحصول على هذا النموذج.

إن الحصول على العدالة القانونية لحالات العنف الجنسي التي تقع كجزء من النزاع المسلح هو في معظم الأحيان أمرٌ مستحيل. وسرعان ما يكتشف ضحايا هذه الجرائم، وبالاضافة إلى الصعوبات القانونية المذكورة أعلاه، أن القانون يوفر حصانة تامة من التحقيق الجنائي والملاحقة القضائية للعديد من المسئولين في الدولة بالاضافة إلى رجال الأمن، والجيش والشرطة – وهم نفس الأشخاص الذين غالباً ما يتم اتهامهم بارتكاب هذه الجرائم. وقد ذكر وزير العدل السوداني، في العام 2012، أن 25 بالمئة من سكان البلاد يتمتعون بالحصانة من الملاحقة القانونية فيما يتعلق بجميع الجرائم.[58]

---

[55] هيومن رايتس ووتش، بعد خمس سنوات: لا عدالة لضحايا العنف الجنسي في دارفور، ابريل 2008، http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/darfur0408_1.pdf، ص 23.

[56] سيما سمار، تقرير المقرِّر الخاص للأمم المتحدة عن أوضاع حقوق الانسان في السودان، A/HRC/9/13، مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، 2 سبتمبر/أيلول، 2008، ص 19، الفقرة 74.

[57] أدريان ل. فريك وأميرة خير، قوانين بدون عدالة: تقييم للقوانين السودانية التي لها تأثير على ضحايا الاغتصاب، منظمة اللاجئين الدولية، واشنطن، يونيو/حزيران 2007، ص 5.

[58] "مدعي عام آخر لقضية دارفور يستقيل في ظروف غامضة،" سودان تريبون، 13 يونيو/حزيران، 2012، http://www.sudantribune.com/Another-Darfur-prosecutor-resigns,42906.

وكما أوضحت مثابة الحاج حسن، عضو المجلس التشريعي في ولاية الخرطوم، لمبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل:

"إن السلطات التقديرية التي يتمتع بها القضاة تمنحهم فرصة واسعة لتطبيق تفسيرهم (اجتهادهم) القانوني الخاص بهم، وبالتالي فإن أحكامهم تختلف طبقاً لقناعاتهم الذاتية المستمدة من الدين أو القضايا السابقة. وهكذا، فإن أحكام القاضي تتراوح ما بين التطرف إلى الاعتدال كما أنها تختلف ما بين الإدانة إلى إسقاط التهمة طبقاً لاجتهاد كل قاضٍ بحد ذاته، خاصة في حال غياب أي نص قانوني واضح." [59]

لقد مارست الناشطات في داخل السودان، ولفترة طويلة، الضغط على الحكومة من أجل تعديل تعريف الاغتصاب كما هو وارد في القانون الجنائي للعام 1991. وقد أقرت الحكومة، في اتصال مع الخبيرة المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن حقوق الانسان في السودان، أن هناك حاجة لمثل هذا التعديل، ولكن لم يتم تنفيذ أي إصلاحٍ حتى الآن.[60]

اعتقال سلوى

ذكرت سلوى، وهي أم مطلقة ولها أربعة أطفال، لمبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل أنها تعرضت للاغتصاب في الخرطوم على يد أحد الأشخاص الذي كان يساعدها في العثور على مسكن. وقد أصبحت حاملاً نتيجة الاغتصاب، وتخلت عنها عائلتها، بما في ذلك أطفالها الثلاثة. ولكنها كانت مصممة على إثبات أبوة الطفل، لأن الأطفال الذين يولدون في السودان من أب مجهول يتم حرمانهم من شهادة الميلاد، والجنسية والحقوق الأساسية كالحصول على التعليم.[61]

وذكرت كيف أنها عادت إلى الشخص الذي اغتصبها وطلبت منه الاعتراف بأبوة الطفل. وعلى الرغم من أنه كان مسانداً لها في البداية، إلا أنه سرعان ما غيّر روايته وأنكر أية معرفة بسلوى. وقد عملت عائلة سلوى على تشجيعها لرفع تقرير إلى السلطات المختصة بشأن الاغتصاب على أمل الحصول على الشرعية للطفل، على الرغم من التحديات والصعوبات التي كانت ستواجهها سلوى، وعلى الرغم من ابتعاد عائلتها عنها.

وعندما أصبح عمر الطفل ثلاثة أشهر، توجهت سلوى إلى مركزالشرطة للإبلاغ عن الاغتصاب. ولكن، حيث أنها كانت تُعتَبر أماً لطفل مجهول الأب، فقد تم اتهامها بجريمة الزنا وتعرضت للتوقيف مدة يومين.[62]

اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول 2012، أصبحت قضية سلوى أمام المحاكم، حيث ما يزال الشخص الذي اغتصبها ينكر معرفته بها. وقد رفض الشهود الذين يؤيدون قضيتها المثول أمام المحكمة خوفاً من العواقب التي قد تترتب على ذلك. وقد أمرت المحكمة بإجراء فحص DNA (الحمض النووي)، وتأمل سلوى أن هذا الفحص سيؤدي إلى إثبات أبوة طفلها وأنه سيكون بالتالي قادراً على الحصول على شهادة ميلاد.

---

[59] كما وردت هذه التفاصيل أثناء المقابلة مع سلوى، التي أجرتها مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل، الخرطوم، أكتوبر/تشرين الأول 2012.

[60] حسب التعريف في القانون السوداني، فإن الزنا، كما ورد أعلاه، غالباً ما يتداخل مع الاغتصاب.

[61] مثابة الحاج حسن، مقابلة مع مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل، مقابلة هاتفية، يونيو/حزيران 2012.

[62] محمد شاندي عثمان، تقرير الأخصائي المستقل عن أحوال حقوق الانسان في السودان فيما يتعلق بوضع تنفيذ التوصيات التي تم التوصل إليها من قبل مجموعة من الخبراء إلى حكومة السودان، من أجل تنفيذ قرار مجلس حقوق الانسان رقم 8/4 بموجب قرارات المجلس رقم 34/6، 35/6، 16/7، 10/11 و 27/15، A/HRC/18/40/Add. 1، مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، 22 أغسطس/آب، 2011، ص32 .

ما هي الأمور التي يمكنك القيام بها للوقوف إلى جانب النساء في السودان

ضع توقيعك على التعهد.

تفضل بزيارة موقع الانترنت **www.stoprapeinconflict.org** وضع توقيعك على التعهد بتقديم الدعم لهذه الحملة وللنساء في السودان. اشترك معنا في تعهدك الشخصي بتبادل قصص النساء السودانيات والقيام بالعمل اللازم لدعم الحملة في مجتمعك المحلي.

انشر الكلمة.

استعمل وسائط التواصل الاجتماعي للتعبير عن إدانتك العلنية وذلك من خلال تبادل قصص الضحايا والنساء المدافعات عن حقوق الانسان في السودان اللواتي يواجهن يومياً التهديدات والخطر على سلامتهن، والبدء في حوار عن الوسائل التي يستطيع المجتمع الدولي بواسطتها المساعدة على إنهاء أجواء الحصانة التي تسمح باستمرار هذه الظاهرة.

رفع مستوى الإرادة السياسية.

احرص على أن تحث الزعماء السياسيين في منطقتك ليعطوا الأولوية لتدريب قوات بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، تدريباً قائماً على أساس النوع الاجتماعي، بحيث تكون هذه القوات مجهزة بشكل أفضل لتلبية احتياجات ضحايا الاعتداءات الجنسية. قم بتشجيع حكومتك للاستثمار في الجهود الرامية لبناء القدرات التي ستزيد من قابلية قوات الأمن السودانية لوقف العنف الجنسي الواسع الانتشار الذي يتم ارتكابه ضد النساء.

تبرع.

ساعد على تحفيز التغيير على الأرض من خلال التبرع للمنظمات النسائية العاملة مع ضحايا الاعتداءات الجنسية في السودان.

طالب بالعدالة والانصاف.

احرص على حث المشرّعين في منطقتك لدعم الجهود المبذولة من أجل تنفيذ مذكرة الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني عمر البشير، بحيث يتم القبض عليه وجلبه للمحاكمة بسبب جرائم الحرب التي ارتكبها ضد الشعب في دارفور.

NOBEL WOMEN'S INITIATIVE

Advocating for peace, justice & equality

مبادرة النساء الفائزات بجائزة نوبل

430-1 Nicholas Street, Ottawa, ON K1N 7B7 Canada

هاتف: +1 613 569 8400 فاكس: +1 613 691 1419

info@nobelwomensinitiative.org

nobelwomensinitiative.org

NobelWomen

NobelWomen

الحملة العالمية لأنهاء الأغتصاب والعنف
على أساس النوع الأجتماعي في الحروب

info@stoprapeinconflict.org

stoprapeinconflict.org

StopRapeInConflict

StopRapeCmpgn